– – – (٦) – – –

تحديات أمام الدور المصري

إن الدور الفاعل لمصر داخل أفريقيا قد تراجع نظرا لانشغال التوجهات والسياسات والممارسات المصرية بدوائر العلاقات الخارجية الأخرى على حساب الدائرة الأفريقية، في حين أن العالم دخل في صدام بين النفوذ الليبرالي الغربي الذي دفع النفوذ الماركسي الشرقي إلى التراجع من الدول الأفريقية في ثمانيات القرن العشرين.

وبناءً على ذلك فإن هناك ثلاثة محاور رئيسية تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتوضيح ولإقرار واقع التهديدات والتحديات المؤثرة على الدور المصرى، وفى التأكيد على مدى وكيفية تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على القيام بدور مصرى رائد وفاعل داخل القارة الأفريقية،

- المحور الأول، المتغيرات الدولية في أفريقيا في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

- والمحور الثاني، التهديدات والتحديات الدولية المؤثرة على الدور المصرى فى أفريقيا.

- والمحور الثالث الاستراتيجية المصرية المقترحة للتعامل مع تهديدات وتحديات المتغيرات الدولية.

المحور الأول: المتغيرات الدولية في أفريقيا بعد الحرب الباردة

أولاً. أنماط وأطراف وأسباب التنافس الدولي في أفريقيا :

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مارست الدول والقوي الأجنبية التدخلات في شئون الدول الأفريقية، وأطراف هذه المنافسات الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات التاريخ الاستعماري كفرنسا وانجلترا وايطاليا وبلجيكا ....، فضلاً عن دول أخرى ليس لها سابق عهد بالاستعمار في مرحلتى التكالب على أفريقيا مثل روسيا، والصين واليابان والهند وإيران وتركيا واسرائيل وغيرها، فهي موجودة وتمارس فعلها في تغيير المضامين، والسياسات بتلك الدول، وعلي مستويات عديدة سواء كان سياسيا / دبلوماسياً، أو عسكرياً / أمنياً، أواقتصادياً / اجتماعياً... وغيرها.

ويبدو أن هناك عِدّة عوامل تساعد على خلق نوع جديد من التنافس والصراع في أفريقيا ومنها:

١- الحاجة للموارد الموجودة في دول القارة إلى حدٍ كبير وخصوصاً النفط والمعادن الإستراتيجية الأخرى.

٢- استمرار أهمية المواقع الإستراتيجية لدول القارة، خاصة المطلة منها على الممرات المائية وطرق التجارة العالمية .

٣- ظهور الإسلام كأحد الأيديولوجيات المعاصرة التي تسعى في تَحدّي الغرب وفي مواجهة سياساته وممارساته.

هكذا تعمل القوى الكبرى على تنمية نفوذها في القارة، فالولايات المتحدة تحاول استغلال أدواتها من خلال تفردها بقمة النظام العالمي، بينما تعمل القوى الأخرى من خلال روابطها السابقة مثل الفرانكفونية والكومنولث، أو من خلال إنشاء روابط ومنتديات بينها وبين أفريقيا مثل الصين واليابان وقانون "الفرص والنمو الأفريقي الأمريكي"AGAD"، أومن خلال العلاقات الثنائية باستغلال أية ميزة نسبية لها في هذا المجال، حيث تستخدم جميع القوى الكبرى في هذا السياق العديد من الأساليب والأدوات من تعاون ثنائي والبرامج المشتركة والتسهيلات والدعم المالي وجدولة الديون والمعونات العسكرية وتأهيل وتدريب الكوادر وتبادل المعلومات وغيرها، وذلك من خلال استراتيجيات الترغيب والترهيب.

ثانياً: تعاظم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأفريقيا:

خلال هذه الفترة الانتقالية تسجل الولايات المتحدة تقدماً ؛ نتيجة دخولها لتحل محل نفوذ الاتحاد السوفيتي في أفريقيا ومن بين هذه الدول عدد من الدول الفرنكفونية، مثل جيبوتي والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا... ، وهذا يحدث قلقاً في السياسة الفرنسية تجاه القارة الأفريقية، فهي تسعي منذ فترة لطرح وتنفيذ إطار جديد أو إنشاء توازن مناسب ومنضبط يحفظ لها نفوذها ووجودها الحالي؛ لاستعادة ما فقدته من مراكز ومناطق نفوذ تقليدية.

بعد فترة من التهميش الأمريكي للقارة الأفريقية، عاد الاهتمام الأمريكي بالقارة مرة أخرى منذ انتهاء الحرب الباردة، عبر تبنى إستراتيجية ذات أبعاد منها :

١ - التوسع الخارجي في سياق الاستراتيجية الإمبراطورية للقرن الواحد والعشرين، واعتباره أنه سيكون قرناً أمريكيا خالصاً.

٢ – البعد الاقتصادي المتمثل في المواد الخام الاستراتيجية .

٣ – المواقع الاستراتيجية الهامة على السواحل الأفريقية .

٤- أهمية الدور الأفريقي في الحملة الدولية للوقاية ولمكافحة الإرهاب.

فالواقع السياسي يشير لحرص أمريكا على خلق واقع عالمي تنفرد فيه بمكانة الدولة القائدة والمسيطرة ارتكازا على استنتاجين مُتَرابَطين :

أ- لا توجد أي دولة في العالم ــ حتى الولايات المتحدة ــ يمكنها أن تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بمفردها.

ب- أن المصلحة الاقتصادية الأمريكية هي الركيزة الأساسيةُ في تَشكيل النظام العالمي الجديد.

وتتحرك الولايات الأمريكية في أفريقيا سياسيا وعسكريا واقتصاديا كالتالي: المراجعة والتصرف العسكري التلقائي والوقائي، وضمان الوجود العسكري المناسب في المنطقة المستهدفة، وضمان التنسيق والتنفيذ الفعلي للاستراتيجية العسكرية، والاستعداد الدائم للرَدّ العسكري المناسب خلال الأزمات التي تستدعي وتتطلب ذلك، وضرورة الربط والتنسيق والتعاون فيما بين مناطق الأهداف والمصالح الأمريكية، والتوظيف المناسب لاستراتيجية التدخل والتعاون الاقتصادي.

ثالثاً: محاولات البقاء للسياسة الفرنسية في أفريقيا :

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة انعكاسات مؤثرة على المصالح الفرنسية ليس فقط في منطقة القرن الأفريقي فحسب، وإنما أيضا في أفريقيا بصفة عامة، وبدل أن كانت فرنسا تهيئ نفسها لتحل محل الاتحاد السوفيتي سابقا في مناطق نفوذه التقليدية إلا أن الولوج الأمريكي لأفريقيا أملى على صانعي ومتخذي القرار في فرنسا ضرورة إعادة تقييم سياسات وممارسات فرنسا في هذا الشأن، وقد أفرز ذلك الوضع العديد من التأثيرات ومنها:

١- مخاوف الفشل من التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية،أو الاصطدام مع الوجود الأمريكي المتنامي في المنطقة.

٢- محاولة توظيف المكانة الدولية والقدرات الفرنسية.

٣- الاستقطاب خارج نطاق الفرنكفونية والتركيزعلى استيعاب النخب الحاكمة، مع تفكيك محاولات التكامل الأفريقية.

وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي، بالإضافة لاهتماماتها بالشمال والشرق الأفريقي، كما أن سياستها الجديدة ترمي لفتح الحوار مع دول الجنوب الأفريقي أيضا، ولذلك فإن السياسة الفرنسية – الحالية – بشقيها السياسي والاقتصادي – تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧، وعُرِف باسم "مشروع أفريقيا"، وكانت أهم ملامحه:

١- تأييد إقامة أنظمة في الدول الأفريقية وفق مبادئ الديمقراطية .

٢- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية.

٣- إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب.

٤- دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

٥- إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا.

٦- إعادة النظر في العلاقات التقليدية الفرنكفونية.

وقد تأثرت سياسة فرنسا الأفريقية المعاصرة بالعديد من العوامل ومنها :

١- التغيرات في البيئة العالمية معنهاية الحرب الباردة.

٢- العولمة.

٣- أن السياسة الفرنسية أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية والماليةِ مع الارتباط السياسي والدبلوماسي.

٤- الواقعية الجديدةِ للتوجهات الأفريقية، وخصوصا في ظل القيادات الجديدة وفي ظل سياسات الترغيب والترهيب الأمريكية في التعامل مع الواقع الأفريقي. وهو ما سمح بتنامي علاقات التعاون بين كل من الولايات المتحدة والعديد من الدول الفرنكفونية الشديدة الارتباط بفرنسا لسنوات

طويلة ومنها السنغال والمغرب والكاميرون وساحل العاج وجيبوتي وتونس ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، وهكذا فإن القائمة آخذة في التزايد، في الوقت الذي تذهب فيه السياسة الفرنسية للأخذ بسياسة دفاعية تارة وبسياسة تكيف تارة أخري في محاولة منها لمجرد البقاء

٥- تعاظم التنافس على أسواقِ العالم الثالثِ.

٦- الانشغال وتركيز الاهتمام الفرنسي بمسألة الوحدة الأوربية .

رابعاً: توسع السياسة الإسرائيلية في أفريقيا : (١).

لم يكن التوجه الصهيوني نحو أفريقيا فجائياً أو غير مخطط، إنما ارتبط ببدايات تكوين الدولة اليهودية والتي سعت لتوثيق علاقاتها بدول العالم ولم تكن لتتردد عن التقدم إلى الدول المختلفة عارضة عليها نفسها. ويمكن الإشارة إلى أن المخططات الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية تمثل تهديداً للأمن القومي العربي بصفة عامة، والأمن الوطني المصري بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل إلى تدعيم علاقاتها بدول الجوار العربي الأفريقي بغية الالتفاف حول الأمة العربية فيشكل حزام يمتد من إثيوبيا، وإريتريا، مروراً بكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا،وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، بما يهدد منابع النيل كهدف استراتيجي أول، ثم الالتفاف حول السودان عبر جمهورية أفريقيا الوسطى، مع تطويق المغرب العربي عبر تشاد والنيجر ومالي والسنغال، بل إن هناك محاولات للتغلغل في أقصى جنوب القارة.

(١) بحوث المعهد المصري للدراسات

ومن ثم فإن أبرز الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية تتركــز في الآتي: (التأثير على الأمن المائي والغذائي العربي، والتواجد الملاحي في البحر الأحمر، وإضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية، ومحاولة الربط الأيديولوجي والحركي بين إسرائيل وأفريقيا.....).

وفي سبيل تحقيق إسرائيل لسياستها التوسعية في أفريقيا تقوم بما يلي:

١- استغلال العلاقات السياسية مع دول القارة؛ لضمان تحقيق الأمن.

٢- أنشطة السفارات والبعثات في الدول التي لإسرائيل علاقات مباشرة أو غير مباشرة معها ، وتبادل الزيارات على مستوى القيادات.

٣- استثمار العلاقات الغربية المتميزة، لتطوير علاقتها بأفريقيا

٤- استثمار حاجة الدول للدعم العسكري والأمني والاقتصادي.

٥- استثمار مجالات التفوق التكنولوجي الإسرائيلي.

٦- دعم أنظمة الحكم الأفريقية.

٧- استثمار عدم وجود استراتيجية عربية منسقة تجاه أفريقيا.

٨- استغلال إسرائيل للظروف الدولية .

٩- تقديم المنح الاقتصادية والتدريبية والتعليمية.

١٠- استغلال الأداة الدعائية الإسرائيلية في القارة الأفريقية.

خامساً: تنامي السياسة الصينية في أفريقيا :

بدأت الصين علاقاتها مع أفريقيا مساندةً لحركات التحرير فيها لطرد المستعمرين الغربيين، وتحولت مع انتهاء الحرب الباردة نحو الاستثمار والتجارة في الموارد الطبيعية للقارة التي تنتظر الاستغلال، وهو ما يناسب الصين التي تمر بحالة من التطور الاقتصادي، والتي تحتاج معها للكثير من تلك الموارد. ومن ناحية أخرى فإن التعامل الصيني الذي لا يربط نشاطه الاقتصادي بإجراءات صندوق النقد الدولي، أوالدفع باتجاه المشروطية السياسية وخصوصاً ما يتعلق منها يضرورة التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد أو قضايا حقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا التي تعتبرها الكثير من تلك الدول تدخلاً مباشرا في صميم شئونها الداخلية، يعد نمطاً وبديلاً أكثر قبولاً للكثير من الأنظمة الأفريقية.

وتتعامل السياسة الصينية مع دول القارة الأفريقية وفقاً للمبادئ والأهداف العامة التالية :

١- الصداقة والمساواة. ٢- المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

٣- التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق.

٤- الاستفادة من التجارب الثنائية والسعي وراءالتنمية المشتركة.

وتنتهج الصين إستراتيجية إفريقية تقوم على عدد من الأسس والإجراءات، منها:

١- العمل على مضاعفة حجم المساعدة الصينية لأفريقيا، وتقديم قروض ميسرة واعتمادات للمشترين التفضيليين لأفريقيا، وإنشاء صندوق الصين أفريقيا للتنمية برصيد ٥ مليار دولار، لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا وتقديم المساعدات لها.

٢- بناء مركز مؤتمرات للإتحاد الأفريقي، لدعم الدول الأفريقية في جهودها لتقوية نفسها من خلال الوحدة ودعم عملية التكامل الأفريقي.

٣- إلغاء الديون بكافة أشكال القروض الحكومية الحسنة والمستحقة السداد في نهاية عام ٢٠٠٥ على الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نمواً في أفريقيا التي تربطها علاقات دبلوماسية بالصين.

٤- مواصلة فتح السوق الصينية أمام صادرات أفريقيا عن طريق زيادة عدد السلع التصديرية المعفاة من الرسوم إلى الصين، وإقامة مناطق للتعاون التجاري والاقتصادي في أفريقيا.

٥- تتبع الصين في علاقاتها مع الدول الأفريقية مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية وتقدم نفسها دائماً باعتبارها بلداً نامياً، لتضمن التقرب للدول والشعوب الأفريقية.

٦- يمكن للدول الأفريقية إقامة اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين ودون الارتباط بشروط سياسية.

المحور الثاني: تهديدات وتحديات الدور المصرى فى أفريقيا

تعد التفاعلات والتداخلات الحادثة داخل النظام الدولى أحد أهم الدوائر التي يمكن أن تؤثر على واقع الدول، لما لذلك من تأثيرات متنوعة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على توجهات وسياسات وممارسات تلك الدول، والتي تتفاوت وتتباين درجات التأثير عليها وفقاً لمنظومة قدراتها الشاملة، ومدى تأثرها أو تأثيرها، ومدى خمولها أو فاعليتها في التعامل مع معطيات ومؤهلات ومتطلبات التواجد داخل هذا النظام الدولى. ومن تلك التهديدات والتحديات ما يلى:

أولاً. التهديد والتحدي الأيديولوجي:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تحولاً أيديولوجيا رئيسياً وبالتحديد في أواخر سنوات الثمانينيات عندما بدأ المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتى في الانهيار، والتلاشى التدريجي للماركسية كأيديولوجيا عالمية من معظم دول العالم، ويلاحظ أنه على الرغم من أن النظام السياسي المصرى لم يشهد انحيازاً أيديولوجيا كاملاً لأي من الأيديولوجيتين العالميتين سواءً الليبرالية أو الماركسية، وإنما شهد تعاطفاً أيديولوجيا مع المعسكر الاشتراكى خلال فترة عبدالناصر، ومع المعسكر الغربى خلال فترة السادات ومبارك، إلا أنه لم تشهد الدولة المصرية استيعاباً أيديولوجياً داخل أي من الأيديولوجيتين العالميتين السابقتين، وكانت المقاربات الأيديولوجية المصرية تتقرر وفقاً لما كانت الأنظمة الحاكمة المتعاقبة ترتئيه من ضروريات ومتطلبات لإعلاء المصالح العليا الدولة المصرية.

والسؤال الذى يمكن طرحه في هذا الصدد. هل كان من الضروري أن تنحاز الدولة المصرية انحياز كاملاً ومباشر لكلا الأيديولوجيتين العالميتين حتى يكون لذلك تأثيرات إيجابية مباشرة على المكانة العالمية لها؟

بمعنى أن الدولة المصرية في الحقبة الناصرية وعلى الرغم من علاقاتها القوية مع دول المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتى كان من الصعب تصنيفها على أنها دولة ماركسية خالصة، وإنما انتهجت نهجاً أيديولوجياً أقرب إلى الماركسية ولكنه دون ذلك كثيراً، وتم التعبير عنه بالاشتراكية العربية التي تعتبر نوع من التعريب للماركسية، حيث تأخذ ببعض الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية للماركسية بشكل نسبي وليس مطلقاً وبما يتناسب مع طبيعة وواقع الدولة المصرية.

وربما أدى ذلك إلى صعوبة تصنيفها كدولة ماركسية، ومن ثم صعوبة تصنيفها كأحد الدول الرئيسية داخل المعسكر الشرقى / الاشتراكى، وبالتالى لم تتحدد مكانة أيديولوجية بارزة للدولة المصرية في تلك الفترة، وعلى الوجهة المقابلة واجهت الدولة المصرية عداءً صريحاً ومعلناً من جانب دول المعسكر الغربى، وهو الأمر الذى كانت له تأثيراته المضادة على إمكانية أن تكون هناك مكانة عالمية مقبولة للدولة المصرية من جانب المعسكرين الشرقى والغربي.

ومعنى ما تقدم أن الدور المصري في أفريقيا الذى استند تقليدياً على دعم من الجانب السوفيتى وكتلته الاشتراكية، والذي تأثر بالتحول الأيديولوجي للسياسة المصرية، كان العامل الأساسى الذى أدى إلى تغييرات

سلبية للغاية على الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا، بحيث يمكن القول بأنها تمثل بداية مرحلة جديدة فى هذا الصدد. وقد تمثل المحتوى الجديد للدور الإقليمى منذ عام ١٩٧٧ فصاعداً، فى التوجه المصرى نحو مناهضة المد السوفيتى فى القارة، خاصة وأن مصر بدأت تشعر بخطورته والأنظمة الموالية له على المصالح المصرية فى المنطقتين الأفريقية والعربية .

إذن على المستوى الأيديولوجي لم تتمكن مصر من تبوء مكانة دولية ماركسياً أو ليبرالياً، وذلك لاعتبارات تتعلق بحسابات وبمتطلبات المصالح العليا للدولة المصرية. والسؤال الذى يمكن أن يطرح نفسه هل كانت الحسابات المصرية صائبة أم خاطئة في هذا الصدد؟.

لقد حدثت تغييرات عديدة كانت لها أثارها السلبية على الدور الإقليمى المصرى فى القارة ومنها التغير الذى بدأ يحدث على مستوى النظام الدولى، خاصة على صعيد انتهاء عصر الحرب الباردة والقطبية الثانية، وانهيار النظم الاشتراكية وتفكك الدولة السوفيتية وحل حلف وارسو، وهى التغيرات التى أفضت إلى ظهورما يسمى بالنظام العالمى الجديد، الذى تهيمن عليه الدول الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة بزعامة الولايات المتحدة وبرغم من أن مصر كانت لجوار الجانب المنتصر فى ظل هذه التحولات ، إلا أن الساحة الإفريقية اضطربت نتيجة التغيرات سواء بسبب تهميش القارة وعدم الاهتمام بها من قبل الدول الغربية، أوبسبب انتشار ظاهرة الحروب الأهلية والصراعات وتفاقم الأزمات الاقتصادية، و من جراء أزمة الديون الخارجية وأعبائها وتدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالح أفريقيا.

ثانياً: تهديد تعدد الدول والأطراف المتدخلة في القارة الأفريقية:

خلال حقبة الحرب الباردة ساد استقطاب واضح للدول المتكالبة على أفريقيا بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى، وقد نشط الدور المصرى في فترة خمسينيات وستينيات القرن العشرين من خلال دعم حركات التحرير الأفريقية المطالبة باستقلالها من ناحية، ومن خلال التدعيم للوجود السوفيتي في القارة الأفريقية في مواجهة الوجود الغربى ذى التوجهات الاستعمارية آنذاك من جهة أخرى.

و بعد انتهاء الحرب الباردة يلاحظ أن هناك تنوعاً في القوى المتدخلة في أفريقيا، وكل منها يستخدم العديد من السياسات والأدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه، وهى تتفاوت بين القوى الكبرى التقليدية مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين في ظل التراجع النسبي لكل من بريطانيا وروسيا، وصعود قوى أخرى مثل إسرائيل وتركيا وإيران والهند وغيرها. وهو ما يعنى مرحلة تكالب أخرى على أفريقيا من جانب قوى دولية مؤثرة وفاعلة، وهو الأمر الذى يمثل تصعيداً للمشكلات وللتعقيدات التي تواجه الدولة المصرية في محاولاتها للقيام بدور إقليمي مؤثر وفعال في أفريقيا.

ثالثاً: تهديد الشراكات والتحالفات الإستراتيجية مع دول القارة:

على الرغم من أن سياسة الشراكات والتحالفات الإستراتيجية مع دول القارة الأفريقية قديمة، وقد شهدت حقبة الحرب الباردة تطبيقات لمثل تلك السياسة مثل التحالف الاستراتيجي بين الولايات وكل من جنوب أفريقيا

ونيجيريا وإثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي، ومصر نسبياً منذ عهد السادات، وكذلك التحالف الاستراتيجي بين الاتحاد السوفيتى ومصر في عهد عبد الناصر، ومع إثيوبيا في عهد مانجستو هيلاماريام، ومع الصومال فى عهد محمد سياد برى، ومع ليبيا في عهد معمر القذافى، وأيضا التحالفات الاستراتيجية بين كل من فرنسا والسنغال في عهد ليوبولد سيدار سنجور، وكوت ديفوار (ساحل العاج) فى عهد فيلكس هوفويه بونويه، وجيبوتى، وغير هم من الدول الفرنكفونية.

إلا أن مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة شهدت انفتاحاً واضحاً أمام سياسة الشراكات والتحالفات الإستراتيجية بين الدول الأوروبية والأمريكية، وغيرها، ومثل هذه السياسة تؤثر على المحاولات المصرية وقدراتها من أجل توثيق علاقات الدولة المصرية بدول القارة الأفريقية، وخصوصاً أن قدرات وإمكانيات الدولة المصرية لا تساعدها على أن تكون دولة مانحة ومؤثرة وفاعلة مثل تلك الدول في إطار تعاملاتها وتفاعلاتها مع الدول الأفريقية، وهذا الأمر الذى يتطلب حلولاً إبداعية وغير تقليدية لمثل تلك المشكلات. سواء تعلق الأمر باستثمار وتوظيف علاقات مصر مع الدول والمنظمات المانحة في علاقاتها مع مثل تلك الدول.١٩

رابعاً: تهديد علاقات القوة غير المتكافئة:

حيث يدخل ضمن التهديدات والتحديات الدولية ما يتعلق منها بعلاقات القوة غير المتكافئة بين الدولة المصرية والدول الكبرى والفاعلة صاحبة الأهداف والمصالح في أفريقيا، وإذا كانت الواقعية السياسية تبرهن على

حتمية توافر عناصر القوة والقدرة الشاملة للدولة المصرية وخصوصاً العسكرية من أجل اكتساب النفوذ الفعلي في مناطق النفوذ المستهدفة داخل مناطق القارة الأفريقية المختلفة، فإن هذا الأمر بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والمراجعة والمتابعة والتقييم، لإحداث انتقال نوعي بعناصر القوة والقدرة الشاملة / الجمعية للدولة المصرية لدعمها في التحرك وفي صياغة وبلورة سياسة خارجية مؤثرة وفعالة داخل القارة الأفريقية.

خامساً: تهديد تقييد السياسة المصرية في أفريقيا:

في إطار التنافس والصراع الدولي في أفريقيا، يبدو واضحا أن أسباب ودوافع هذا التنافس والصراع والذي يتم توظيف واستثمار جميع الأساليب والآليات المشروعة وغير المشروعة، للنفاذ إلى المناطق ولاستقطاب الدول والتأثير عليها، ومن ثم فإن مساعي وجهود الدولة المصرية للتواجد داخل القارة الأفريقية تواجه بسياسات تلك الدول التي تتقاطع أو تتناقض أهدافها ومصالحها معها، وهو ما يمكن أن يفرض قيودا وحدودا على تحركاتها، أو يفرض حتمية التسيق والتعاون معها وهو ما يتطلب حسابات أخرى وإعادة صياغة أخرى لأولويات التحرك ولمنظومة الأهداف والمصالح الممكنة والمستهدفة.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن سياسات توازن القوى ظلت أحد السبل التي تضمن من خلالها إحدى الدول تأمين مكانة دولية ما عبر إعادة توزيع إمكانات القوة بين الدول، أو عبر إعادة صياغة علاقات القوى أو الإثنين معاً. وإزاء إمكانات القوة التي تتوافر عليها القوى العالمية، وحتى بعض

القوى الإقليمية، صار استمرار اعتماد تلك القوى لسياسات توازن القوى فيما بينها بوصفه الخيار الوحيد أمراً يشوبه الشك، ويحمل في طياته مخاطر كثيرة، الأمر الذي قادها نحو محور مواز لتلك السياسات مفاده اعتماد سياسات توازن المصالح، وفي الوقت الراهن يزداد التداخل فيما بين ماهو عالمي وما هو إقليمي، بحيث صارت بعض النظم الإقليمية مراكز للتفاعل السياسي العالمي، كما هو الحال في أوروبا وشرق آسيا، لكن من غير المحتمل أن تسمح القوى الكبرى بحدوث تغيير مفاجئ على هيكل النظام الدولي كنتيجة لتغير طبيعة القوة وانتشارها. فقد كانت السياسات العالمية للقوى الكبرى وتوازناتها تفرض على النظم الإقليمية وقواها عدم تجاوز أطر تلك السياسات في مجمل تفاعلاتها البينية والدولية، وقد تجذرت هذه الحالة مع بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث صارت معظم القوى الإقليمية تتطلع لنيل رضا وقبول القطب الواحد(الولايات المتحدة) والاستحواذ على تزكيته في ممارسة أدواراً إقليمية أكثر تأثيراً.٢٠

وفي هذا الشأن يلاحظ أن هناك بعض الدول قد استفادت من هذا الواقع ومنها إثيوبيا على سبيل المثال والتي لها خبرة تاريخية طويلة من توازنات القوى الدولية وتوظيفها من أجل تحقيق مصالحها الداخلية والإقليمية والدولية، ومن ثم فإن الدولة المصرية في حاجة ماسة من أجل مراجعة سياساتها وسلوكياتها الدولية للإرتقاء بمكانتها وبعلاقاتها الدولية مع الدول والقوى الفاعلة في النظام الدولي لصناعة الدور الإقليمي والمكانة الدولية المناسبة التي تساعدها في تحقيق منظومة أهدافها ومصالحها الممكنة والمستهدفة.

المحور الثالث: مصر ومواجهة التهديدات : [حلول]

في ظل الظروف والمتغيرات والمستجدات التي تواجه الدور المصرى في أفريقيا، وفى ظل الاهتمام المصرى بضرورة أن يكون للدولة المصرية سياسة خارجية نشطة وفعالة في القارة الأفريقية، وبناء على ما سبق توضيحه فيما يتعلق من اعتبارات ترتبط بالتهديدات والتحديات الدولية على الدور المصرى في أفريقيا، وما يمثله ذلك من تقييد وتعقيد لتطلعات ولطموحات الدولة المصرية، من أن تكون لها المكانة العالمية المناسبة والدور الريادي الدولي، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التي تساعد في بلورة استراتيجية مصرية للتعامل مع هذا الأمر كالتالى:

أولاً: تحديد القوى الفاعلة في أفريقيا وأهدافها ومصالحها وأساليبها :

يهدف ذلك للتعرف على الاستراتيجيات التي تتبناها تلك الدول والقوى في تعاملاتها مع دول القارة ألأفريقية، وسيساعد الاهتمام بهذا الأمر التعرف على القواسم المشتركة بين استراتيجيات تلك الدول، كما سيساهم في التعرف على ردود أفعال الدول الأفريقية في هذا الشأن .وهو ما يساعد صناع ومتخذى القرارات والسياسات في مصر حول كيفية وضع إستراتيجية مصرية نشطة وفعالة فيما يتعلق بدورها وبعلاقاتها مع دول القارة الأفريقية حاضرا ومستقبلاً.

ومن هذا المنطلق فإن مصر ينبغي أن تعي وتتابع بدقة حقائق الأوضاع والتطورات الدولية وأن تحسب حسابها بدقة في علاقاتها مع كل القوى

والأطراف الدولية، وأن لا تحاول أن تعمل من أجل مصالح هذا الطرف أو ذاك لتحقيق مصالح هنا أو هناك، وأن تبقي في نفس الوقت كل خيارات حركتها متاحة ومفتوحة تجاه كل القوى الرئيسية الفاعلة، فالولايات المتحدة لها أهمية خاصة، أو يجب أن يكون الأمر كذلك في نظرة مصر إليها، باعتبار الوضعية الأميركية الظاهرة للجميع على المسرح الدولي والإقليمي الشرق أوسطي، وكذلك في تأثيرها على إسرائيل وسياساتها.

كما أن الصين، وإن كان يبدو أنها قد أصبحت تحتل الآن المرتبة الثانية في الاقتصاد الدولي، وبدأت اهتماماتها الاستراتيجية تتجاوز القارة الآسيوية إلى آفاق أخرى في العالم، فإنها تتحسب حتى الآن من القيام بدور القطب الآخر، وفي علاقات مصر بها، يجب أن يكون الحديث فقط يقتصر على المصالح وليس غيرها، ويبدو أن الصداقة القوية مع الصين تقوم على مصالح محددة وتفاهمات متفق عليها.

وفي ما يتعلق بعلاقات مصر وروسيا فهي قوة لها تأثيرها الدولي الواضح وتستشعر دائما حاجتها لاستعادة دورها وفاعليتها، خاصة وقد تمتعت لفترة خمسة وأربعين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية بوضعية القطب الآخر بعالم الحرب الباردة، وما زالت روسيا تتمتع بالمقعد الدائم في مجلس الأمن وحق النقض(الفيتو)، كما أن قدراتها التسليحية والإنتاجية هائلة، وهي هنا مثلها مثل الصين تمثل ملاذاً لمصر عند الاقتضاء.

وفي سياق حساب العلاقات مع القوى الكبرى، فهناك ضرورة للتعامل الحذر مع الاتحاد الأوروبي الذي رغم كل الجهود والاتفاقات، لم يصل بعد

إلى وضعية تعكس سياسة أمنية وخارجية حقيقية، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بمعزل عن تصرفات وحداته الرئيسية، ومع ذلك فإن استمرار تطوير العلاقة مع دول الاتحاد ومفوضيته يجب أن يحظى بالاهتمام المصري المستمر وبخاصة الدول الكبيرة في إطاره مثل: فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا، ومع مراعاة أن هذه الأطراف سوف تطالب بمواقف مصرية محددة وواضحة في مسائل حقوق الإنسان والحريات الدينية، وعلى صناع ومتخذي القرارات والسياسات العمل بإيجابية في هذه المجالات.

ثانياً: العمل على التكيف مع أوضاع القوى الفاعلة في أفريقيا:

طالما أن أوضاع الدول والقوى الفاعلة في أفريقيا تختلف عن أوضاع الدولة المصرية سواء من حيث القدرات والإمكانيات، والأساليب والأدوات فان الإقرار بذلك يتطلب من صناع ومتخذى القرارات أو السياسات في الدولة المصرية عند وضع إستراتيجية لها في التعامل مع دول القارة الأفريقية، أن تراعى إمكانياتها وقدراتها الذاتية وفقاً لأولويات ولدرجات الاهتمام بمنظومة أهدافها ومصالحها، حتى لو تطلب هذا الأمر أن توضع تلك الاستراتيجية وفقاً لمراحل للتكيف مع هذا الوضع.

بحيث تتعلق المرحلة الأولى بمجموعة الدول الأولى بالرعاية في التعامل وفقا للأولويات، والمرحلة الثانية بمجموعة الدول على المستوى الإقليمي الأفريقي العام. أو أن يتم وضع استراتيجيات مختلفة تتناسب مع كل مرحلة تمر بها الدولة المصرية في تعاملها مع الدول الأفريقية، بمعنى

أن توضح استراتيجية قريبة المدى تخص الدول ذات الأهمية القصوى بالنسبة للدولة المصرية، واستراتيجية متوسطة المدى ويتم في إطارها توسيع دائرة الاهتمام بالدول الأفريقية الأخرى، واستراتيجية بعيدة المدى تشمل جميع الدول الأفريقية بحيث تتناسب طاقات وقدرات التعامل المصري مع مثل تلك الاستراتيجيات.

ثالثاً: توظيف واستثمار العلاقات المصرية مع القوى الفاعلة في أفريقيا:

هناك استراتيجية بديلة للتعامل مع واقع الدول والقوى الفاعلة في أفريقيا في حالة عدم تناسب قدراتها وإمكانيات الدولة المصرية في تبنى إستراتيجية خاصة بها في أفريقيا، وهى تتركز في استثمار وتوظيف علاقات الدولة المصرية مع تلك الدول الفاعلة من أجل تنشيط وتفعيل سياستها وتفاعلاتها مع الدول الأفريقية وفى إطار الشراكات والتحالفات الإستراتيجية المتبادلة والمشتركة على المستوى متعدد الأطراف، وبما يتناسب مع استقلالية الدولة المصرية، وليس على حسابها. وهذا الأمر يتطلب حتمية الارتفاع والارتقاء بمؤسسات صناعة الدبلوماسية المصرية لتنظيم قدراتها التفاوضية، وقدراتها على التعامل الجاد والفعال في هذا الشأن وفى إطار من الوعي والإدراك الشامل للأهداف والمصالح المتبادلة والمشتركة.

وفي الوقت الراهن، فإذا ما أرادت القوى الكبرى الحصول على مجالات قوة مساندة لها، وعلى الأقل غير معارضة، عند صياغة سياساتها العالمية، وتنفيذ أدوارها الدولية، فإنه سيكون من الصعوبة عليها الاستمرار في عملية تجاهل تلك القوى الإقليمية عند رسم سياساتها العالمية. لقد صار

واقع العلاقة بين التوازن العالمي والتوازنات الإقليمية يعطي الأخيرة إمكانية التأثير الدولي، كما يعطي للقوى الفاعلة منها مساحة مناسبة للتحرك ولبلورة وصياغة إرادة ذاتية خاصة بها عند التفاعل مع السياسات العالمية ، أو حتى عند مجابهة التأثير غير المسموح به في صراع القوى الكبرى للتأثير في التوازنات الإقليمية وقواها تحت ذرائع الرغبة في زيادة الفاعلية الدولية .

إن الواقع الدولي يشير إلى حقيقتين: [أولهما] أنه لا وجود للقوة المطلقة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، و[ثانيهما] إمكانية أية دولة، ولا سيما التي تتوافر لديها القدرة، على اكتساب القوة، وهو ما يقود الدولة المصرية للبحث عن أفضل السبل العملية المساعدة على الخروج من الدائرة الإقليمية الضيقة التي تعيش فيها نحو آفاق أرحب وأدوار سياسية دولية أوسع عما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، أو بما يفيد جدوى ادراك السبل التي تؤهل عناصر قوتها، والتي تجعل منها طرفاً فاعلاً في التفاعلات السياسية الدولية وتوازناتها .

ولذا يمكن الإشارة إلى أن الدولة المصرية، ظلت وما زالت محور ارتكاز للتوازنات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي يتطلب التوظيف والاستثمار لإمكانياتها ولقدراتها في إطار التعامل مع الدول والقوى الكبرى والفاعلة في أفريقيا، من منطلق التأثير في تلك التوازنات الدولية، وهذا الأمر يتطلب إصلاحاً وتجديداً للمنطلقات الفكرية والإدراكية والحركية الدولية.